التصنيع في الدول العربية سياساته وآثاره

للدكتور/ محمـــد بن علي العقلا(*)

المقدمة:

الحمد للَّه رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد:

فتهدف هذه الدراسة إلى تحديد الملامح الأساسية لإتجاهات التنمية الصناعية في الدول العربية، وكذلك التعرف على السياسات التصنيعية المتبعة وتقويمها تمهيداً للتوصل إلى تحديد عناصر السياسة التصنيعية الملائمة للدول العربية التي ينبغي أن تكون قائمة على أساس التنسيق بين هذه الدول وذلك من أجل تحديد الأولويات الناتجة عن حركة التنمية المعاصرة في هذه الدول والتي تعتمد على حركة التصنيع بهدف تنويع القاعدة الإنتاجية، حيث تعتبر التنمية الصناعية هي الوجهة الأساسية من بين القطاعات الانتاجية الأخرى، كما أنها نقطة إنطلاق هامة في مسيرة نمو الدولة وبلوغها مرحلة من التقدم تؤهلها لمواصلة التنمية.

وتحدد مشكلة البحث في أن الدول العربية إتبعت – أساساً – سياستين من سياسات التصنيع هما سياسية الأحلال محل الواردات وسياسة تنمية الصادرات وكان لكل سياسة منهما إيجابياتها وسلبياتها، لذا اقتضى الأمر القيام بدراسة تحليلية تقويمية لهاتين السياستين المتبعتين للتعرف على مواطن

(*) استاذ مشارك قسم الإقتصاد الإسلامي - جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية

القوة والضعف لكل منهما وتحديد الآثار المترتبة على الأخذ بهاتين السياستين بغية التوصل إلى تحديد عناصر ومعالم السياسة التصنيعية الملائمة لظروف وإمكانيات الدول العربية.

خطة البحث ومكوناته:

تم إعداد هذا البحث وفق الخطة التالية:

عرض وتحليل لتجارب الدول العربية في سياساتها التصنيعية بغرض تقويمها ثم إختبار سياسة تنمية الصادرات في مقابل سياسة الاحلال محل الواردات، مع الاستعانة بالاحصائيات المتاحة لمعرفة آثار التصنيع على أهم المتغيرات الاقتصادية.

ويتكون هذا البحث من مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة وذلك على النحو التالي:

تمهيد.

المبحث الأول: سياسات التصنيع في الدول العربية.

المبحث الثاني: آثار التصنيع في الدول العربية.

الخاتمة.

وصلى اللّه على نبينا محمد وعلى أله وصحبه وسلم

تمهيد:

التصنيع هو أحد السبل الرئيسية لتغيير موقع الدول العربية في تقسيم العمل الدولي وما يترتب على ذلك من إمكانيات لتغيير ضغوط التبعية وعلاقات التبادل غير المتكافئ، كما أن التصنيع هو السياسية الرئيسية لإقامة قاعدة انتاجية متطورة ومتنوعة تلبي حاجات المجتمع من السلع بمختلف أنواعها. بالإضافة إلى دوره في زيادة الدخل وتنويع مصادره فضلاً عما يوجده من فرص واسعة للعمل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة. ولذلك يعتبر التنصيع هو المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومايصاحبها من ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي، ويتضح من خلال استقراء تجارب مختلف الدول، وجود علاقة قوية ومؤكدة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وبين درجة التصنيع، فكلما زادت درجة التصنيع في الدولة أدى ذلك إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وتبعاً لذلك نجد أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول المتقدمة صناعياً يعتبر كبيراً بالمقارنة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول النامية بسبب محدودية دور القطاع الصناعي في هذه الدول بالمقارنة بالدول المتقدمة صناعياً، حيث ينجم عن التنمية الصناعية الجادة حدوث تغييرات وتحولات جذرية في الهياكل والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة مما يؤدي إلى حدوث التنمية المتوازنة وارتفاع مستويات الانتاج التي يصاحبها ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة [١].

(١) د/ علي محمد تقي الدين وآخرون - الاقتصاد الصناعي - (ب-ت) ص٣٤٩.

كذلك فإن قوى الانتاج المصاحبة لعملية التصنيع لابد أن يرافقها تغير في علاقات الانتاج السائدة التي تؤدي بدورها إلى الاسراع بحركة التقدم الصناعي بخطى أمامية ثابتة، وعلى ضوء ذلك يمكن تعريف التصنيع على النحو التالي [١]:

" التصنيع هو ديناميكية ذاتية قادرة على دفع عجلات النمو إلى المستوى الذي يحدث فيه تغير جذري في أسلوب الانتاج السائد، مما يترتب عليه القضاء على مظاهر التخلف والتفكك وانعدام التجانس فيما بين الهياكل الأساسية المرتبطة بسيادة الأساليب الانتاجية المتخلفة ".

كما يؤدي الارتفاع المستمر في الطاقة الانتاجية الصناعية، نتيجة لزيادة معدلات الاستثمار في المجال الصناعي، إلى ازدياد الأهمية النسبية لذلك النشاط الاقتصادي بالمقارنة مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وبالتالي ارتفاع معدلات الدخول المتولده عن القطاعات الأخرى وبالذات القطاع الزراعي.

كذلك لا يمكن إنكار أهمية التصنيع وأثره في تنويع الهياكل الانتاجية في الدول العربية وبالذات الدول التي تمثل المواد الأولية فيها المصدر الرئيسي للدخل. حيث يؤدي الاعتماد بصفة أساسية على هذا النشاط الأولى (إنتاج وتصدير المواد الخام) إلى حدوث اختلالات حادة في موازينها التجارية نتيجة لانخفاض قيمة صادراتها من هذه المواد الأولية في الوقت الذي تتزايد فيه قيمة وارداتها من السلع الصناعية. ومع نمو حركة التصنيع

---

(١) د/ سليم كامل درويش - الاقتصاد الصناعي، تشكيله وفعالياته، جدة، تهامة للنشر، ١٤٠٥هـ، ص١٤٠.

يتغير التركيب السلعي للدخل القومي، وتنخفض الأهمية النسبية للمحصول الأولي الواحد كمكون أساسي لذلك الدخل، ومن ثم تقل الآثار السلبية الناتجة عن التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية على إقتصاديات الدول العربيـــــة [١].

يضاف إلى ذلك أن البدء في تدفق السلع الصناعية في القنوات التصديرية لتلك الدول يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية للمنتجات الصناعية في مكونات الصادرات وبالتالي إنخفاض الأهمية النسبية للمواد الأولية، ويترتب على ذلك تلافي الآثار الضارة على الإقتصاد والناجمة عن إتجاه معدلات التبادل الدولي في غير صالح المنتجات الأولية.

كذلك نجد أنه نتيجة للعلاقات المتشابكة المتبادلة بين الصناعات المختلفة، فإن الاستثمار في صناعة معينة من شأنه أن يوجد فرصاً استثمارية جديدة في مجالات صناعية واقتصادية أخرى وينعكس ذلك على مستويات الانتاج والدخول.

كما يدفع الاستثمار في مجال التصنيع إلى تغيير ظروف كل من العرض والطلب حيث يؤدي إلى ظهور سلع جديدة، ويوجد دخولاً جديدة أو يحسن من مستواها، وهذا من شأنه أن يزيد من حجم وهيكل الطلب القائم الأمر الذي لابد أن تكون له آثاره الإيجابية على بقية أجزاء الاقتصاد، كذلك يؤدي التصنيع وما يترتب عليه من اتساع نطاق النشاط الصناعي إلى حدوث آثار إيجابية على مستوى الانتاجية والمعرفة الفنية والتقنية ومستوى المهارات السائد.

---

(١) د/ عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢م، ص ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

جامعة الأزهر
AL-AZHAR UNIVERSITY

المبحث الأول

سياسات التصنيع في الدول العربية

سبق وأن ذكرنا أن التصنيع هو أساس عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وله تأثيره الكبير على معدل النمو الاقتصادي، ولذلك أصبح يحتل مكانة بارزة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية بصفة عامة، وفي الدول العربية بصفة خاصة، وحتى يمكن الحصول على أفضل النتائج من عملية التصنيع خاصة في الدول العربية ينبغي أولاً وقبل كل شيء اختيار السياسة السليمة التي تتلاءم مع إمكانيات المجتمع وطموحاته بالإضافة إلى الظروف الموضوعية لمرحلة النمو التي يمر بها المجتمع.

وينبغي التنويه في هذا الصدد إلى أن وجود خطة عامة للتنمية لا يحول دون وجود سياسة صناعية ملائمة داخل إطار هذه الخطة. ويمكن الوقوف على أهمية وجود السياسة الملائمة أو السليمة للتصنيع أثناء اعداد خطة التنمية الصناعية من خلال النظر إلى النتائج المتواضعة لتنمية الصناعية في الدول النامية بما فيها الدول العربية خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة [1]، حيث اكتفى الشطر الأعظم من هذه الدول عند إعداد خططه للتنصيع بوجود سياسة عامة للتنمية قائمة على النحو المتوازن والسعي نحو تحقيق عدة أهداف عامة مثل: زيادة متوسط دخل الفرد، تقليل التفاوت في توزيع الدخل القومي، زيادة العمالة، تخفيف العبء على ميزان المدفوعات، تنويع الانتاج القومي، وزيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الاقتصاد

(١) د/ حميد جاسم خميس وآخرون، الاقتصاد الصناعي، (ب.ت)، ص٣٥٠.

القومي، وتعتبر هذه كلها أهدافاً عامة، ولذلك كانت الخطط الصناعية في كثير من هذه الدول مجرد توليفة من المشروعات الصناعية لا تستند إلى اعتبارات التشابك والاعتماد المتبادل فيما بينها الأمر الذي أدى إلى ظهور الكثير من الاختناقات والتناقضات في الخطط الصناعية وقلل بالتالي من فرص نجاحها وتحقيق الأهداف المطلوبة [١].

ويمكن تعريف سياسة التصنيع " بأنها مجموعة الأهداف النوعية التي تحكم حركة وتطور النشاط الصناعي وفقاً لحركة وتطور الاقتصاد القومي بجميع قطاعاته، بالاضافة إلى التدابير والسياسات والأدوات التي تتخذ لوضعها " موضع التنفيذ"[٢].

ولأن الدول العربية أخذت -أساساً- في إتجاهها إلى التصنيع بسياسة الإحلال محل الواردات وسياسة تنمية الصادرات فسوف نتناول في هذا المبحث كلاً من هاتين السياستين في هذه الدول ثم نتطرق بالدراسة والتحليل إلى إختبار سياسة تنمية الصادرات في مقابل سياسة الإحلال محل الواردات بهدف التعرف على أيهما كانت أكثر فاعلية في تعزيز النمو في الدول العربية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: سياسة الاحلال محل الواردات.

ثانياً: سياسة تنمية الصادرات.

ثالثاً: إختبار سياسة تنمية الصادرات في مقابل سياسة الاحلال محل الواردات.

---

(1) Unido, Industrial Development Survey Vol. 1,2,3, 1991.

(٢) د/ رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩م، ص٤١.

أولاً: سياسة الإحلال محل الواردات:

إتجهت المرحلة الأولى لتطوير التصنيع في الدول العربية نحو الاحلال محل الواردات، وكان هذا هو النموذج السائد في هذه الدول التي بدأت التصنيع قبل السبعينات الميلادية، وتقوم هذه السياسة على أساس تركيز جهود التصنيع في انتاج السلع الاستهلاكية التي تعتمد في تدبيرها على الاستيراد من الخارج.

وسنشير في هذا الصدد إلى أبرز ملامح هذه السياسة ثم نتطرق لأهم الانتقادات الموجهة لها وذلك على النحو التالي:

١- ملامح هذه السياسة:

عرف العالم العربي هذا النوع من التصنيع أثناء الحربين العالمية الأولى والثانية، حيث توافرت الظروف الموضوعية لانشاء عدد من الصناعات التحويلية بسبب انقطاع الواردات نتيجة العمليات العسكرية، وقد استمر هذا النمط التصنيعي، فضلاً عن أنه ما يزال يقوم بدور هام في اقتصاديات الدول العربية[١]، ويطلق على هذه السياسة أحياناً سياسة التوجه نحو الداخل[٢].

وفي ظل هذه السياسة نجد أن الاحلال محل الواردات يتم بدءاً بالصناعات الخفيفة الاستهلاكية ثم الصناعات التموينية ثم الصناعات الرأسمالية.

---

(١) المرجع السابق، ص٤١.
(٢) مالكوم جبلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة د/ طه عبداللّه المنصور، ود/عبدالعظيم محمد مصطفى، الرياض، دار المريخ للنشر، ١٤١٥ / ١٩٩٥م، ص٧١٩.

وقد ترتب على الأخذ بهذه السياسة في الدول العربية وغيرها من الدول النامية حدوث إنخفاض واضح في نسبة السلع المصنعة إلى اجمالي تدفق صادرات هذه الدول تجاه العالم الخارجي ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم(١).

وقد يبرر ذلك بأن الأخذ بسياسة الاحلال محل الواردات ترتب عليها سحب موارد من قطاعات وصناعات أخرى، ومن ثم أنخفض حجم الانتاج في القطاعات الأخرى ومن ضمن تلك القطاعات صناعات وقطاعات كانت تنتج بغرض التوجه إلى الخارج.

جدول رقم (١)

نسبة صادرات السلع المصنعة إلى اجمالي الصادرات

في بعض الدول العربية والنامية في عام ١٩٩٠م

الدولة	نسبة صادرات السلع المصنعة إلى اجمالي الصادرات	الدولة	نسبة صادرات السلع المصنعة إلى اجمالي الصادرات %
عمان	٥.٧	ايران	٣.٧
الجزائر	٢.٢	الجابون	٣.٤
السعودية	٨.١	مالي	٦.٨
السودان	١.٠	العراق	١.٧
الصومال	١.١		
موريتانيا	٠.٥		

Source: Islamic Development Bank , Statistical Monograph No. 14, 1994 p.22.

ويتضح من الأرقام الواردة في الجدول رقم (١) مدى الانخفاض في نصيب صادرات السلع المصنعة إلى اجمالي صادرات هذه الدول. وكان أعلاها السعودية حيث بلغت نسبة الصادرات المصنعة إلى اجمالي الصادرات ٨.١٥، وكان أدناها موريتانيا ٠.٥%. ويمكن تفسير ذلك بأن سياسة التصنيع المتبعة في هذه الدول قائمة على أساس انتاج سلع مصنعة ونصف مصنعة تحل محل السلع المستوردة. وعلى الرغم من ذلك فإن

الملاحظ بصفة عامة عدم كفاية المنتجات الصناعية لسد احتياجات السوق المحلية من السلع الاستهلاكية في بعض الدول العربية، وبالتالي ارتفاع نسبة الواردات من السلع المصنعة ونصف المصنعة لاشباع احتياجات هذه الدول ومن ثم سد فجوة التصنيع الاحلالي، فعلى سبيل المثال بلغت واردات الجزائر من السلع المصنعة ٦٥.٣% من اجمالي الواردات في عام ١٩٩١م، في حين بلغت واردات السعودية من السلع المصنعة ٧٩.٦% من اجمالي الواردات في عام ١٩٨٩م، وبلغت واردات مصر من هذا السلع ٥٦.٣% من اجمالي الواردات في عام ١٩٩٠م، أما واردات تونس من السلع المصنعة فقد بلغت ٥٧.٩% من اجمالي الواردات في عام ١٩٩٠م [1].

ويمكن القول بصفة عامة أن غالبية الدول العربية التي أخذت بهذه السياسة تهتم اهتماماً كبيراً بتشجيع الصناعات الأهلية أو الصناعات التي تقوم على أساس تغطية السوق المحلية، ومما يشجعها على ذلك أن السلع المستهدف انتاجها محلياً معروفة ومحددة كما يمكن إفساح المجال أمام هذه السلع المحلية عن طريق منع الاستيراد أو اخضاع الواردات من السلع الصناعية المماثلة لرسوم جمركية عالية كما هو الحال في مصر وسوريا، الأمر الذي يجعل ربحية المشروعات الصناعية مضمونة، وهذه الرسوم في حقيقة الأمر عبارة عن اعانة للصناعات المحلية تكفي لتغطية أي قصور في كفايتها الانتاجية، يضاف إلى ذلك أن هذا النوع من الصناعة قد يستخدم خامات محلية وعمالة وطنية وهذا يمثل قدراً كبيراً من المحتوى المحلي

(1) **Source: Islamic Development Bank. P. 23.**

للسلعة المصنوعة بالاضافة إلى ما توفره من عملات أجنبية وما تقدمه من برامج خاصة بالتدريب الصناعي للقوى البشرية العاملة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الدول التي إتبعت هذه السياسة إنطلقت من مبدأ تحقيق الاكتفاء الذاتي إذ شرعت في إقامة عدد كبير من المشروعات الصناعية لإنتاج السلع الاستهلاكية للسوق المحلية التي لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ولا تحتاج أيضاً إلى عمالة ذات خبرة فنية متقدمة. وقد توافرت الشروط اللازمة لسياسة التصنيع من أجل الاحلال محل الواردات بالنسبة لبعض الدول العربية في الفترة التي تلت حصولها على الاستقلال السياسي(١). وقد نجم عن المرحلة الأولى من مراحل تطبيق هذه السياسية تخفيف العبء على ميزان المدفوعات وتوفير قدر من العملات الأجنبية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية ومن ثم رفع الاستثمار وبناء الطاقات الإنتاجية في القطاع الصناعي.

ويرى البعض من انصار هذه السياسة. أن هذا النمط من التصنيع يؤدي إلى زيادة الادخار ومن ثم الاستثمار على المستوى القومي حيث أن سياسة الحماية التي يعتمد عليها نمو صناعات الاحلال محل الواردات تؤدي إلى تغير معدلات التبادل المحلي لصالح القطاع الذي يتمتع بالحماية الجمركية، أي زيادة الأرباح في هذا القطاع، وارتفاع الأرباح كنسبة من

---

(١) د/ محمد دويدار، استراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الدولي، دراسة مقدمة إلى المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، بغداد، ١٩٧٨م.

الدخل القومي سوف يؤدي إلى زيادة معدلات الادخار وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار [١].

لهذا لم تكن هذه السياسية في حد ذاتها هي مصدر الخطأ، بل كان الخطأ هو الطريقة التي نفذت بها هذه السياسة. ولو كانت العدالة من الأهداف الأساسية للتنمية لاستخدمت سياسية احلال الواردات في أول الأمر لدعم الزراعة والمشروعات الصغيرة في هذه الدول، وكان من شأن هذا أن يساعد على تلبية الاحتياجات وزيادة فرص التشغيل في المناطق الريفية والمدن الصغيرة، وكان من شأنه أيضاً أن يوفر للأيدي العاملة أعمالاً إما في قراهم ودولهم أو بالقرب منها، ولما كانوا انتزعوا من أسرهم وبيئاتهم الاجتماعية. على أن ما نفذ هو تعزيز الصناعات الكبيرة في المراكز من خلال الدعم الحكومي التام الذي تمثل في المدخلات المساعدة وزيادة أسعار الصرف ووضع رسوم جمركية عالية غير مبررة على الواردات المنافسة. وقد أتيح أيضاً الدعم الدولي لتلك الصناعات بشكل خاص، فالمشروعات الكبيرة تسترعي الانتباه، وحتى الوكالات الدولية تميل إلى تقبل المشروعات الكبيرة[٢].

وكان من شأن سياسة إحلال الواردات لو طبقت ضمن إطار تشجيع المشروعات الصغيرة، قيام هذه المشروعات في بادئ الأمر بتلبية الاحتياجات المحلية ومن ثم قيامها بالتصدير في مرحلة لاحقة.

---

(١) د/ فتحي الحسيني خليل، الاقتصاد الصناعي. (ب.ت)، ص٣٧٨.

(٢) د/ محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة د/ محمد زهير السمهوري، مراجعة د/ محمد أنس الزرقاء، عمان، ١٤١٦هـ، ١٩٨٦م.

كما أن هذه السياسة تؤدي أيضاً إلى إقامة قاعدة صناعية متنوعة الأنشطة تسمح في مرحلة لاحقة بتكوين الكوادر والمهارات الفنية والوسيطة لتشغيل وصيانة المشروعات الصناعة وفي هذا المجال يشير البنك الدولي في تقريره عن التنمية لعام ١٩٨١م إلى أن السياسة التي تبنتها الدول النامية ومن بينها الدول العربية فيما يخص الاستعاضة عن الواردات، قد أدت إلى تمكين معظم هذه الدول من تنويع قاعدتها الصناعية[١].

٢-أهم الانتقادات الموجهة إلى سياسة الاحلال محل الواردات:

على الرغم من الانتقادات التي توجه لهذه السياسة فإن ذلك لا يعني عدم صلاحيتها مطلقا إذ أن إحلالا جوهرياً محل الواردات يكون أمراً مرغوباً فيه في مجال إنتاج الغذاء والملابس والسلع الاستهلاكية المعمرة ونحوها عن طريق الاستفادة من الامكانات المتاحة لكل دولة.

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه السياسة ما يلي:

أ- أن هذه السياسة حملت معها نتائجها السلبية والمتمثلة في عدم قدرتها على إحداث تغيرات هيكلية في القطاع الصناعي، كما أنها لم تساعد على التغلب على مشكلة عدم القدرة على تطوير التقنية المحلية، بالإضافة إلى عدم تمكن الدول التي طبقت هذه السياسة من التخلص من التبعية الاقتصادية، كما أن هذا النمط التصنيعي تحيز إلى الصناعات كثيفة رأس المال رغم ندرته في معظم الدول العربية مما أدى إلى التجائها للقروض الخارجية[٢].

---

(١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، تأثيرات التنمية الصناعية على التجارة الخارجية للدول العربية، بغداد، ١٩٧٦، ص ص ٤٦ - ٤٧.

(٢) د/ رمزي زكي، مرجع سابق، ص٤٢.

ب- أن الهيكل الصناعي المصاحب لهذه السياسة كان قائماً على أساس التوسع الأفقي في الصناعات الاستهلاكية وذلك على حساب الصناعات الوسيطة والانتاجية والتي لم تتمتع بإجراءات الحماية الجمركية، كما أن قيامها كان محدوداً بسبب ضيق الأسواق المحلية.

جـ- أن هذه السياسة لم تتمكن من حل مشكلة البطالة، ولم تتمكن كذلك من حل مشكلة الطاقة الانتاجية العاطلة في الوحدات الصناعية.

وقد تراوحت نسبة الطاقة العاطلة في الدول التي اتبعت هذه السياسة ما بين ٣٠% إلى ٥٠%[١].

د- أن البناء الصناعي الذي تحقق في ظل هذه السياسة لم يتمكن من تزويد النشاط الزراعي بما يحتاجه من المستلزمات الصناعية ولم يسهم هذا البناء في توفير الأمن الغذائي، وبالتالي استمرار الاعتماد على الخارج في تغطية احتياجات هذه الدول من المواد.

هـ- لم تنجح هذه السياسة في زيادة الادخار، أي أنها لم تعالج مشكلة التمويل في اطارها المالي الصحيح، فالتمويل المصاحب لهذا البناء الصناعي إما أن يتم عن طريق التمويل بعجز الميزانية أو التمويل الخارجي وما ينجم عنه من زيادة الإصدار النقدي، أو زيادة المديونية الخارجية.

---

(١) د/ فتحي الحسيني خليل وآخرون، مرجع سابق، ص٣٧٩.

ثانياً: سياسة تنمية الصادرات:

تقوم هذه السياسة على اساس إختيار عدد معين من الصناعات التي يكون الهدف من إقامتها التوجه إلى السوق الخارجي، ولذلك فإن نجاح هذه السياسة يتوقف على توافر الطلب الخارجي على منتجات هذه الصناعات المختارة(١).

وقد أدت أزمة سياسة الاحلال محل الواردات ونواحي القصور التي لازمتها والتي سبقت الاشارة إليها إلى إتجاه كثير من الدول العربية في السبعينات الميلادية إلى هذه السياسة وإن كان ذلك لا يحول دون تخصيص جزء من هذا الانتاج لأغراض الاستهلاك المحلي.

وسنشير في هذا الصدد إلى أبرز ملامح هذه السياسة ثم نتطرق لأهم الانتقادات الموجهة لها وذلك على النحو التالي:

١- ملامح هذه السياسة:

تهدف هذه السياسة إلى زيادة الصادرات الصناعية بغرض تلاف الاعتماد على تصدير المواد الأولية ومن ثم التغلب على مشكلات العجز في موازين المدفوعات من خلال تنويع مصادر الدخل، ونتيجة لهذه السياسة قام كثير من الدول العربية بإنشاء العديد من الصناعات لانتاج منتجات صناعية تفي باحتياج السوق الخارجي كهدف أساسي، مع الأخذ في الاعتبار عدم اشتراط هذه الدول أية شروط في استثمار رؤوس الأموال بل كانت الفرصة متاحة لكل أنواع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في هذا

---

(١) د/ رمزي زكي، مرجع سابق، ص٤٤.

المجال، كما أصدرت بعض الدول العربية التي أتعبت هذه السياسة عدة قوانين لتشجيع الاستثمار الأجنبي وإنشاء مشاريع مشتركة[١].

وفي واقع الأمر فإن غالبية الدول العربية عرفت التخصص في الانتاج الموجه للتصدير عبر تاريخها الحديث، وكانت النماذج الكلاسيكية لذلك هي حالات التخصص في انتاج المواد الأولية وتصديرها. ومن هنا تبرز أهمية العمل على تغيير هذه النماذج من خلال تنويع هياكل الانتاج وتطويره[٢].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأخذ بهذه السياسة نجم عنه بعض المزايا المتعلقة بزيادة معدلات النمو وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي وفي الصادرات مما أدى إلى زيادة في حصيلة النقد الأجنبي، كما تمكنت بعض الدول التي أتبعت هذه السياسة من اكتساب مهارات فنية وتقنية متخصصة[٣].

ويرى البعض من أنصار هذه السياسة إلى أن مزايا النقد الأجنبي الممكن الحصول عليها باتباع هذه السياسة يمكن أن تغني بالتدريج عن المساعدات الأجنبية والقروض الخارجية، وأن الاطار المالي الذي عملت من خلاله هذه السياسة أنطلق من مبدأ قصور الموارد المالية المتاحة مما أدى

---

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشئون الإقتصادية، مدخل لاستراتيجية التنمية الصناعية والتعاون الصناعي العربي، بحث مقدم إلى المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، بغداد، ١٩٧٨م، ص ص ٤-٦.

(٢) د/ رمزي زكي، حول مفهوم التخلف الاقتصادي وتفسيره، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٤، ص٢٢.

(٣) مركز التنمية الصناعية للدول العربية، استراتيجية التنمية الصناعية العربية والتعاون الصناعي العربي، (ب-ت)، ص١٧.

إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال، وأيضاً تشجيع المشاركة مع رؤوس الأموال الأجنبية للقيام ببعض المشروعات الصناعية المكملة للصناعات التصديرية الأساسية أو القيام ببعض المشروعات الصناعية التي تتولى مهمة عمليات التمويل في المراحل النهائية، وكذلك عمليات التسويق لمنتجات تلك الصناعات[١].

ومما لا شك فيه أن النشاط الصناعي القائم على أساس التصدير للخارج قد يساعد في حالات كثيرة على تخطي عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في كثير من الدول العربية[٢].

٢- أهم الإنتقادات الموجهة لسياسة التصنيع من أجل تنمية الصادرات:

إذا كانت سياسة إحلال الواردات لم تأخذ المسار الصحيح فإن سياسة تنمية الصادرات لم تحقق أيضاً أهدافها. فكثير من الصناعات كثيفة رأس المال التي تم تأسيسها لم يكن لها ميزة نسبية في المرحلة الأولى من مراحل التصنيع ولم تتمكن من المنافسة في سوق التصدير رغم المساعدات المباشرة والخفية، ولم تحصل الزراعة والصناعات الصغيرة كثيفة اليد العاملة، التي كان يمكن العمل على أن يكون لها ميزة نسبية، لم تحصل على المساعدة والائتمان الرسميين اللازمين لزيادة إنتاجها. كما أنها تضررت من جراء سعر الصرف المبالغ فيه، فلم تتمكن من المنافسة الفعالة في سوق التصدير لذا لم ترتفع الصادرات بالقدر الذي كان يمكن لها أن تبلغه[٣].

---

(١) د/ إسماعيل صبري عبداللّه، إستراتيجية التصنيع في البلاد العربية والتقسيم الدولي للعمل، مجلة الاقتصاد العربي، ١٩٧٧، ص١٧.
(٢) د. سليم كامل درويش، مرجع سابق، ص١٨١.
(٣) د. محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، مرجع سابق، ص٢١٤.

وعلى الرغم من المزايا المختلفة التي نجمت عن الأخذ بهذه السياسة فإنها لا تخلو من وجود بعض السلبيات التي ظهرت بعد تطبيقها بسنوات عديدة، وتتفاوت هذه السلبيات من دولة لأخرى.

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه السياسة ما يلي:

أ- أن هذه السياسة لم تكن مؤهلة لتحقيق التنمية المتوازنة في الدول العربية، وأدت إلى إعادة دمج هذه الدول في شبكة العلاقات الاقتصادية للسوق الرأسمالي العالمي في ظل أوضاع غير متكافئة.

ب- أن عمليات التصنيع الموجهة للتصدير في معظم الدول العربية قامت بها مجموعة معينة من الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات حققت من خلال هذا الاستثمار المباشر أرباحاً ضخمة حول معظمها إلى الخارج وهذا الوضع له تأثيره السلبي كما هو معلوم على موازين المدفوعات في هذه الدول(١)، وقد بلغ حجم الأرباح المحولة من جراء استثمار هذه الشركات في بعض الدول العربية في عام ١٩٩٩٠ حوالي ٢٣٢٦.٧ مليون دولار أمريكي(٢). كما أن هذه الشركات عمدت إلى دمج

---

(١) انظر كلاً من: د. فؤاد مرسي، تحرك الشركات متعددة الجنسية في المنطقة العربية، التنمية والتقدم الاجتماعي، اغسطس، ١٩٧٩م، ص ص ٣ ـ ٢٦، ود/ محمد بن علي العقلا الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية وموقف الاقتصاد الإسلامي منه، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني، ١٩٩٥م، ص٢٧.

(2) Source: U.N. Hand Book of International Trade and Development Statistics, 1993 , P.P. 268 - 297.

الصناعات التصديرية في حلقة تقنية يوجد معظم أجزائها خارج الاقتصاد الوطني.

جـ- إذا كانت نماذج التصنيع التصديري في هونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية قد نجحت في زيادة معدلات نمو الصادرات إلا أن إمكانية تعميم هذه التجربة في الدول العربية أمر يصعب تحقيقه في ظل القيود الشديدة التي تضعها الدول الرأسمالية المتقدمة أمام الصادرات المصنعة وغير المصنعة في الدول العربية.

د- ترتب على هذه السياسة زيادة التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي سواء من حيث الاعتماد على الدول المتقدمة في تشغيل المشروع وصيانته أو الاعتماد على الأسواق الخارجية في تصريف وتسويق منتجاتها[1].

هـ- نجم عن تطبيق هذه السياسة تخلف القطاع الزراعي بسبب توجه الاستثمارات إلى الصناعات التصديرية مما أدى إلى تحول الكثير من هذه الدول التي أتبعت هذه السياسة من دول مصدرة لكثير من المنتجات الزراعية إلى دول مستوردة لنفس المنتجات الزراعية.

و- يمكن القول بصفة عامة أن أثر هذه السياسة في مجال توظيف العمالة المحلية من خلال استثمارات الشركات الأجنبية المتعددة الجنسية يعتبر محدوداً للغاية بسبب ارتفاع الكثافة الرأسمالية في العملية الإنتاجية. بالإضافة إلى محدودية هذه الشركات في تدريب العمالة المحلية تدريباً يؤدي في نهاية الأمر إلى إحلالها محل العمال الأجنبية[2].

(١) د/ إسماعيل صبري عبدالله، مرجع سابق، ص٢٠.
(٢) مركز الأمم المتحدة لشئون الشركات عبر الوطنية، الشركات عبر الوطنية والتنمية العالمية، نيويورك، ١٩٩٠، ص٣٢٥.

ز- شجعت الدول المتقدمة الدول العربية على إقامة هذا النوع من التصنيع بهدف توطين الصناعات الملوثة للبيئة فيها[1].

ثالثاً: إختبار سياسة تنمية الصادرات في مقابل سياسة الأحلال محل الواردات:

تسعى سائر الدول ومن بينها الدول العربية إلى دفع النمو في الناتج المحلي (أو القومي) بكافة السياسات الممكنة والتي من بينها سياسة تنمية الصادرات من السلع الصناعية، وسياسة إحلال المنتجات المصنعة محلياً محل الواردات من تلك المنتجات. وقد لعبت سياسة تنمية الصادرات دوراً كبيراً في النمو في كل من الدول المتقدمة ودول جنوب شرق آسيا. ويكفي الاستدلال في هذ الصدد على أن اليابان دولة تعتمد تقريباً على الصادرات كعامل للنمو الاقتصادي، كذلك فإن بعض الدول العربية إتجه إلى الأخذ بهذه السياسة مثل دول مجلس التعاون الخليجي حيث أقامت العديد من الصناعات القائمة أساساً على النفط والغاز. في حين اتجه البعض الآخر من هذه الدول مثل مصر وسوريا والأردن والمغرب وتونس إلى الأخذ بسياسة الأحلال محل الواردات رغبة في تحقيق وفر في العملات الأجنبية اللازمة للاستيراد، ونقل التقنية الخاصة بهذه الصناعات، واستغلال المواد الخام المتاحة محلياً، وزيادة حجم العمالة، وتصنيع بعض المكونات المحلية التي تدخل في صناعة

(١) د/ عبدالحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص٩١.

السلع المحلية بما يخفض نسبة المكون الأجنبي الداخل في صناعة السلع المنتجة محلياً.

وفيما يتعلق بالصناعات الموجهة نحو التصدير فيمكن تصور أنها تنقسم إلى الصناعات التالية:

أ- صناعات تنتج سلعاً للتصدير وتعتمد على استخدام مواد خام محلية وخبرة وطنية، ولا تستلزم أي واردات من الخارج، ومن ثم يترتب على القيام بها تحقيق فائض صافٍ في الصادرات بكل قيمة السلع المنتجة للتصدير، وهذه السلع تحقق أكبر معدل ممكن لدفع النمو الاقتصادي.

ب- صناعات تنتج سلعا للتصدير، ولكنها تحتاج جزئياً إلى استيراد بعض المستلزمات من الخارج وخبرة أجنبية، بالإضافة إلى استخدام مواد محلية وعمالة محلية، ومن ثم تتطلب بعض الواردات من الخارج، ولكن بمقدار يقل كثيراً عن الصادارت من السلع المنتجة، وهذه الصناعات تحقق فائضاً صافياً في الصادرات بأقل من قيمة السلع الصناعية المصدرة. وهذا النوع من الصناعات يحقق دفعاً لعملية النمو الاقتصادي بدرجة أقل من النوع الأول من الصناعات.

جـ-صناعات تنتج سلعاً للتصدير، ولكنها تحتاج إلى مواد خام مستوردة وخبرة من الخارج، في حين أنها تعتمد على العمالة المحلية. والواردات المطلوبة لتلك الصناعات تعادل الصادرات التي تحققها السلع الصناعية المنتجة بواسطة تلك الصناعات، وبالتالي لا تحقق هذه الصناعات أي وفر صافٍ من الصادرات وبالتالي فإن هذه الصناعات

لا تدفع وأيضاً لا تعوق النمو المادي للانتاج القومي، ولكنها قد تحقق بعض الوفورات مثل اكتساب بعض المهارات الصناعية.

د- صناعات تنتج سلعاً للتصدير، ولكنها تحتاج في اقامتها إلى استيراد مستلزمات انتاج وخبرة أجنبية، وقروض خارجية للتمويل، وحجم الواردات المطلوبة لتلك الصناعات، وأعباء خدمة القروض اللازمة لتمويلها تفوق حجم الصادرات من السلع التي تقوم تلك الصناعات بانتاجها، مما يترتب عليه تحقيق فائض صادرات سالبا، وهذه الصناعات تعيق النمو الاقتصادي.

وعلى هذا فإن كفاءة وفاعلية سياسة تنمية الصادرات تعتمد في المقام الأول على النوع الذي يتم اختياره وإقامته من أنواع الصناعات السابق الإشارة إليها. ومما لا شك فيه أن إقامة صناعات من النوع الأول والثاني وعلى الأكثر النوع الثالث قد تسهم في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي.

ولاختبار سياسة تنمية الصادرات في مقابل سياسة الاحلال محل الواردات وتحديد أيهما كان أكثر فاعلية في دفع النمو في الدول العربية فإن التحليل في النقطة التالية يقدم دليلاً تجريبياً على السياسة الأفضل بالنسبة لهذه الدول.

دليل تجريبي لسياسة الصناعة الأفضل للدول العربية:

للتوصل إلى هذا الدليل تم إجراء إنحدار للنمو في الناتج القومي على كل من مؤشر سياسة تنمية الصادرات من السلع الصناعية ومؤشر سياسة الاحلال محل الواردات. والجدول التالي رقم (٢) يقدم نتائج هذا الانحدار.

جدول رقم (٢)

اختبار سياسة تنمية الصادرات في مقابل سياسة إحلال للواردات في الدول العربية في عام ١٩٩٦م

المتغير التابع: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

المتغير	المعامل المقدر	احصائية t المحسوبة	معامل التحديد الجزئي
الثابت	٤.٥٦٢١٤	٤.٠٢٩٨٢	
مؤشر سياسة تنمية الصادرات	٠.٥٢٩٢٦	٤.٢٦٦١٤٩	%٥٥
مؤشر سياسة الاحلال محل الواردات	٠.١٨٢٨٧	١.١٥٥٩	%٨
إحصاءات أخرى: عدد المشاهدات = ١٨ دولة R^2 = ٠.٧٧٥ DW = ٢.١٧٦٧ $\bar{R}^2$ = ٠٧٤٥ احصائية F = ٢٥.٨٦٠			

من الجدول رقم(٢) يتضح الآتي:

١- يفسر مؤشر سياسة تنمية الصادرات ومؤشر سياسة الاحلال محل الواردات حوالي ٧٤.٥% من التغير في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي طبقاً لقيمة معامل التحديد المعدل R^2 وهي نسبة معقولة، وفي الشكل التالي رقم (١) القيم المقدرة لمعدل نمو الناتج المحلي والقيم الفعلية والبواقي المقدرة بواسطة النموذج، ويلاحظ أن التقدير عموماً كان جيداً مقاساً بمعامل التحديد.

٢- بالفحص المتعمق في مقدرة النموذج على تقدير قيم معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية، تم فحص البواقي (Residual) والتي تمثل الفروق بين القيم المقدرة (Fihed) والقيم الفعلية (Actual) لمعدل نمو الناتج المحلي. والرسم البياني للبواقي على يسار الجدول رقم (٣). ولقد نجح النموذج في التقدير الجيد لعدد (١١) مشاهدة من (١٨) لنمو الناتج المحلي، وفشل في (٧) حالات. والدول التي نجح في التقدير لها هي (الأردن، الأمارات، البحرين، الجزائر، سوريا، المغرب، عمان، قطر، الكويت، لبنان، اليمن). وفشل في التقدير في الدول التالية: (تونس، ليبيا، جيبوتي، السعودية، السودان، مصر، موريتانيا). ومن الواضح أن النموذج فشل في التنبؤ في دول تعتبر متطورة نسبياً مثل السعودية، مصر، تونس.

٣- وطبقاً لمعامل التحديد الجزئي يفسر مؤشر سياسة تنمية الصادرات الصناعية بمفرده حوالي ٥٥% من معدل نمو الناتج المحلي في حين يفسر معدل نمو واردات السلع الصناعية حوالي ٨% من معدل نمو الناتج المحلي للدول العربية، ورغم إنخفاض المقدرة التفسيرية لمؤشر سياسة الاحلال محل الواردات إلا أنه غير معنوي أيضاً.

ب- بالنسبة لمعامل مؤشر تنمية الصادرات فمرونته = ٠.٥٢٩٢٦ وهو معنوي عند مستوى معنوي = ١% حيث أن قيمة احصائية t المحسوبة = ٤.٢٦٦ ومؤشر سياسة الاحلال محل الواردات غير معنوي حيث أن قيمة احصائية t = ١.١٥٥٩.

وبذلك تقدم الدراسة دليلاً على أن سياسة تنمية الصادرات هي السياسة الأكثر فاعلية في دفع النمو في الدول العربية.

شكل (١) معدل النمو المقدر والمفسر بواسطة سياسة دفع الصادرات وسياسة تنمية الصادرات وسياسة الاحلال محل الواردات

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٧، ص ص ٢٣٨، ٢٥١، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٧٤.

جدول رقم (٣) القيم المقدرة والفعلية لمعدل نمو الناتج المحلي في الدول العربية والمفسر بسياسة دفع الصادرات مقابل سياسة الاحلال محل الواردات

المبحث الثاني
آثار التصنيع في الدول العربية

أدت سياستا التصنيع التي اتبعتهما الدول العربية إلى تطور ونمو القطاع الصناعي فيها. ولم يكن هذا التطور بدرجة واحدة في جميع هذه الدول، بل كان بدرجات متفاوته حسب امكانيات كل دولة ومدى توافر الموارد المختلفة اللازمة لعملية التصنيع.

وستناول في هذا المبحث أهم الآثار المترتبة على التصنيع على النحو التالي:

أولاً: أثر التصنيع على الانتاج.

ثانياً: أثر التصنيع على العمالة.

ثالثاً: أثر التصنيع على التجارة الخارجية.

أولاً: أثر التصنيع على الانتاج:

يمكن القول بأن قطاع التصنيع قد إستفاد إستفادة كبيرة من الزيادة الكلية في الاستهلاك وتكوين رأس المال في العالم العربي خلال السنوات الماضية، نتيجة لارتفاع العوائد النفطية وزيادة الانفاق على مشروعات البنية الأساسية والدور الكبير الذي قام به قطاع الانشاءات في القطاعين العام والخاص، وقد تمكنت الصناعات المحلية من تغطية الطلب على المنتجات الاستهلاكية والوسيطة وخاصة فيما يتعلق بتصنيع بعض المواد الغذائية والمشروبات الغازية ومواد البناء.

ويشير تحليل تطور إجمالي الناتج المحلي العربي الموزع قطاعياً خلال الفترة من ١٩٧٣-١٩٨٥م إلى أن قطاع التصنيع كان نصيبه النسبي مرتفعاً ومستقراً نسبياً في الوقت الذي حدثت فيه تحولات هامة في حصص الصناعات الاستخراجية كما يتضح ذلك من الجدول التالي رقم (٤):

جدول رقم (٤)

اجمالي الناتج المحلي العربي موزعاً قطاعياً (% بالأسعار الجارية وأسعار التكلفة)

السنة / القطاع	١٩٧٣م	١٩٧٨م	١٩٨٣م	١٩٨٥م
الزراعة	١٣.٠	٨.٦	٧.١	٨.٠
الصناعات الاستخراجية	٣١.٨	٣٧.٥	٣٣.٨	٢٧.٢
الصناعات التحويلية	٩.٩	٧.٩	٨.٦	١٠.٥
الكهرباء والماء والغاز	١.٣	٠.٨	٠.٨	٠.٨
الانشاءات	٦.٠	١٠.١	١١.٠	١١.٤
اجمالي القطاعات السلعية	٦٢.٠	٦٥.٠	٦١.	٥٧.٩
قطاعات التوزيع	١٩.٠	١٩.٣	٢١.١	٢٢.٣
قطاعات الخدمات	١٩.٠	١٥.٧	١٧.٦	١٩.٨
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: صندوق النقد العربي – الحسابات القومية في العالم العربي ١٩٧٢ – ١٩٨٣، الأرقام الخاصة بعام ١٩٨٥م مأخوذة من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

يتضح من الجدول رقم (٤) تراجع نصيب قطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي إلى حد كبير منذ عام ١٩٧٣م، ويمكن تفسير ذلك بالعوامل الآتية:

- إنتشار تطبيق سياسة تحديد أسعار المنتجات الزراعية.
- تراجع عوائد السلع التي يتم تسويقها دولياً.
- تأثير المحاصيل بالجفاف.
- إنخفاض الإنتاجية في النشاطات التقليدية ضمن هذا القطاع.

كما تشير أرقام عام ١٩٨٥ – والتي تعكس تراجعاً في أسعار النفط – إلى تباطؤ النمو في قطاعات الإنشاءات وازدياد الأهمية النسبية لقطاعي الصناعة التحويلية والزراعية في اجمالي الانتاج، ويمكن القول أن المكاسب الاجمالية لقطاعي الزراعة والصناعة كانت كافية خلال عام ١٩٨٥ لوقف المزيد من التدهور في نصيب اجمالي ناتج القطاعات السلعية من اجمالي الناتج المحلي.

وبالرغم من أن الصناعة حافظت على مركزها بالنسبة لاجمالي الناتج المحلي العربي ككل في السنوات ١٩٧٣، ١٩٧٨، ١٩٨٣، إلا أنه حدثت تحولات هامة ضمن الدول العربية المختلفة وكذلك ضمن المجموعات التي تنتمي إليها هذه الدول، فقد شهدت كل من قطر والإمارات العربية المتحدة نمواً ملحوظاً في نصيب القطاع الصناعي في اجمالي الناتج المحلي، كما أن البحرين كانت قد قطعت شوطاً كبيراً في مجال التصنيع مع حلول عام ١٩٧٣م بفضل إقامة العديد من المشاريع الصناعية الرئيسية.

ولو نظرنا إلى الدول الأخرى لوجدنا أن الأهمية النسبية لقطاع الصناعة العربي قد تراجع أمام تقدم الأهمية النسبية لقطاع النفط، أما في تونس والأردن فقد حدث نمو مضطرد في نصيب القطاع الصناعي من اجمالي الناتج المحلي وإن كان ذلك بالنسبة لتونس يرجع إلى تراجع مساهمة الصناعات الاستخراجية وفي لبنان نجد أن قطاع الصناعة قد إحتفظ بحصته من اجمالي الناتج المحلي الذي تقلص بشكل ملحوظ.

جدول رقم (٥)

مساهمة قطاع الصناعة في اجمالي الناتج المحلي للدول العربية في الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٥

(% مرتبة حساب أهميتها لعام ١٩٨٣ بالأسعار الجارية وأسعار التكلفة)

الدولة	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٣	١٩٨٥
سوريا	٢٠.٦	٢٠.٦	١٨.٨	١٧.٠
المغرب	١٧.٢	١٧.٠	١٦.٠	١٦.٦
الأردن	٩.١	١٢.٧	١٥.٤	١٥.٠
مصر	١٨.٠	١٤.٦	١٣.٦	١١.٨
تونس	١٠.٣	١٢.٧	١٣.٦	١٤.١
لبنان	١٤.٤	١٣.١	١٣.١	١٢.٦
الجزائر	١٤.٧	١١.٥	١١.٧	١٥.٩
البحرين	١٥.٠	١٥.٦	١١.١	١١.٤
الامارات العربية المتحدة	٢	٣.٦	١٠.١	٩.٨
جيبوتي	–	–	٨.٩	٨.٩
السودان	٩.٢	٧.٥	٧.٧	٩.٢
العراق	٩.٩	٧.٨	٦.٩	١١.٣
اليمن	٥.٥	٥.٥	٧.٧	٧.٥
موريتانيا	٥.٤	٦.٥	٧.٥	٥.٧
الكويت	٤.٩	٦.٦	٦.٥	٨.٠
الصومال	٧.٥	٦.٧	٦.٤	٦.٢

تابع جدول رقم (٥)

الدولة	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٣	١٩٨٥
قطر	٢.٠	٣.٨	٥.٩	٨.٢
المملكة العربية السعودية	٦.٠	٥.١	٥.٨	٨.٣
ليبيا	٢.٩	٢.٥	٣.٦	٤.٤
عمان	٠.٤	١.٣	١.١	٣.٣

المصدر: التصنيع في العالم العربي، المؤسسة العربية المصرفية، ص١٠.

وإذا نظرنا إلى القطاع الصناعي في الدول العربية بمعزل عن القطاعات الأخرى لوجدنا أن معدل نموه بلغ ٤.٥% عام ١٩٩٧م مقارناً بمعدل نمو ١٥.١٥% في العام السابق له ١٩٩٦، وبلغت القيمة المضافة له ١٩٢.٣ بليون دولار بالأسعار الجارية مقارنة بنحو ١٨٤.٠ بليون دولار في العام السابق كما يتضح من الجدول التالي رقم (٦).

جدول رقم (٦)

قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية)

السنة	الصناعات الاستخراجية			الصناعات التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمه المضافة	معدل النمو السنوي %	المساهمه في الناتج المحلي الاجمالي %	القيمه المضافة	معدل النمو السنوي %	المساهمه في الناتج المحل الاجمالي %	القيمه المضافة	معدل النمو السنوي %	المساهمه في الناتج المحلي الاجمالي %
١٩٨٥	٩٨.٠	–	٢٦.١	٣٤.٥	–	٩.٢	١٣٢.٥	–	٣٥.٣
١٩٩٠	١١٨.٢	–	٢٣.٦	٤٨.١	–	١٠.٣	١٥٨.٣	–	٣٤.٠
١٩٩٢	١٠٥.٨	–	٢١.٨	٥٠.٣	–	١٠.٣	١٥٦.١	–	٣٢.١
١٩٩٣	٩٦.٩	٨.٤–	١٩.٩	٤٨.٩	٢.٨–	١٠.١	١٤٥.٨	٦.٦–	٣٠.٠
١٩٩٤	٩٣.٧	٣.٣–	١٨.٩	٥٣.١	٨.٦	١٠.٧	١٤٦.٨	٠.٧	٢٩.٦
١٩٩٥	١٠٢.١	٩.٠	١٩.٣	٥٧.٧	٨.٧	١٠.٩	١٥٩.٨	٨.٩	٣٠.٢
١٩٩٦	١٢١.٣	١٨.٨	٢١.١	٦٢.٧	٨.٧	١٠.٩	١٨٤.٠	١٥.١٥	٣٢.٠
١٩٩٧	١٢٥.٩	٣.٨	٢١.٠	٦٦.٤	٥.٩	١١.١	١٩٢.٣	٤.٥	٣٢.١

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد – صندوق النقد العربي، سبتمبر ١٩٩٨م، ص٤٣.

ويتكون القطاع الصناعي من نشاطي الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية كما يعتمد في العديد من الدول العربية على منتجات النشاط الاستخراجي أكثر من النشاط التحويلي كمادة أولية للانتاج والتصدير، وبالتالي يعتبر مصدراً أساسياً لموارد التمويل والاستثمار في عملية التنمية.

ويتضح لنا من الأرقام الواردة في الجدول رقم (٦) انخفاض معدل نمو القيمة المضافة في القطاع الصناعي باستثمار عام ١٩٩٦ ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض معدلات النمو فيه بالمقارنة بما كانت عليه سابقاً، كما أن هناك دولاً غير نفطية لم تحقق نمواً كبيراً في الانتاج السلعي.

ويمكن تفسير معدل النمو المنخفض أو التفاوت في نمو القطاع الصناعي بين الدول العربية إلى تراجع معدل الاستثمار الصناعي في

السنوات الأخيرة والذي يرجع جزء منه إلى تراجع أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٧م وكان أكثر القطاعات تأثراً هو قطاع الصناعة الاستخراجية.

ويتضح لنا أيضاً أن نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي العربي لم تتغير كثيراً خلال الفترة من ١٩٨٥م إلى ١٩٩٧[١]، حيث ارتفعت بمقدار ١.٩%، وبالرغم من أن قيمة ناتج الصناعة التحويلية (القيمة المضافة) قد زادت بمقدار ٩٢.٥%، إلا أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي العربي كانت ضعيفة ويرجع ذلك إلى ازدياد الأهمية النسبية للصناعة الاستخراجية في مجال النشاط الصناعي من ناحية وإزدياد الأهمية النسبية للأنشطة الأخرى خارج دائرة القطاع الصناعي من ناحية أخرى، حيث لم يتجاوز مجموع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية أكثر من ٣٢.١% وذلك في عام ١٩٩٧، بينما بلغت مساهمة القطاعات الأخرى غير الصناعية في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية ٦٧.٩% في نفس السنة.

ويوضح الشكل البياني التالي نسبة مساهمة كل من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية خلال الفترة من ١٩٨٥م إلى ١٩٩٧م.

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٨م، مرجع سابق، ص٤٤.

شكل بياني رقم (٢)

يوضح نسبة مساهمة كل من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية خلال الفترة من ١٩٨٥م إلى ١٩٩٧م

نسبة مساهمة القطاع الصناعي
في الناتج المحلي الاجمالي العربي

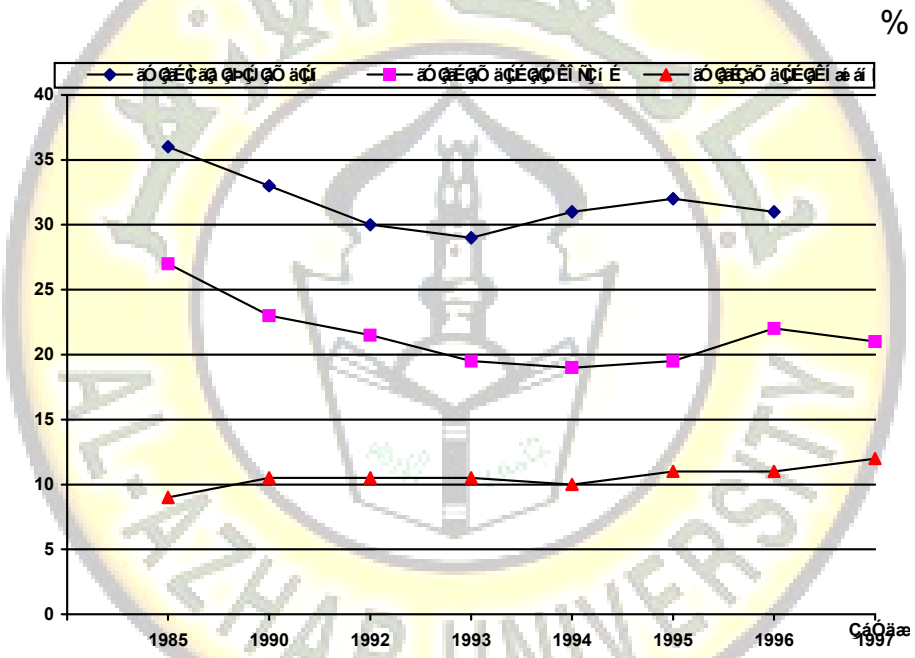

وفيما يختص بمساهمة المصادر المولدة للدخل في القطاع الصناعي فإنها ظلت ثابتة تقريباً منذ عدة سنوات، مع وجود تحول تدريجي ولكن بنسب صغيرة خاصة في الصناعات البتروكيماوية والصناعات الهندسية. كذلك فإن النفط والغاز الطبيعي لا يزالان يمثلان الجزء الأكبر من منتجات

الصناعة الاستخراجية ومصدراً هاماً للقيمة المضافة في هذا القطاع. وبالنسبة للخامات غير المعدنية فإنها أسهمت بحوالي ١١% من إجمالي الناتج المحلي العربي الاجمالي في عام ١٩٩٧م، في حين أسهمت الخامات المعدنية وخاصة خام الحديد بحوالي ٦% من اجمالي الناتج المحلي العربي في نفس العام(١).

كذلك فإن توزيع القيمة المضافة بالنسبة للصناعة التحويلية لا يزال يماثل توزيع عوامل الإنتاج الطبيعية في الدول العربية والأنشطة الاقتصادية، حيث تشكل مساهمة الصناعات النفطية والبتروكيماوية القائمة على النفط الخام والغاز الطبيعي كمادة أولية حوالي ٢٢% من ناتج الصناعة التحويلية في عام ١٩٩٧م أما الصناعة الغذائية فتسهم بنحو ٢٣% من اجمالي ناتج هذه الصناعة، وبالنسبة لصناعة المنسوجات فتسهم بنحو ١٦% من اجمالي ناتج هذه الصناعة، أما آليات النقل فتسهم بحوالي ١١% من إجمالي ناتج هذه الصناعة، في حين تسهم الصناعات الأخرى بحوالي ٢٨% من إجمالي ناتج الصناعات التحويلية في عام ١٩٩٧م.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة مساهمة هذه الأنشطة الصناعية تتفاوت بين الدول العربية في توليد الناتج تفاوتاً واضحاً بحسب عوامل الانتاج الطبيعية المتوافرة لديها. فعلى سبيل المثال نجد مجموعة الدول المنتجة للمنسوجات مثل المغرب ومصر وتونس وسوريا ترتفع فيها نسبة مساهمة هذه الصناعة في ناتج الصناعة التحويلية إلى ٢٠%، وفي المقابل نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر وليبيا تتراوح فيها نسبة مساهمة

(١) **المرجع السابق، ص٤٥.**

الصناعة المشتقة من النفط والصناعات البتروكيماوية ما بين ٢٦% إلى ٤٠% من ناتج الصناعات التحويلية.

وأخيراً يمكن القول أن نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي العربي ظل يتراوح ما بين ١٠% إلى ١٢% في فترة التسعينات وهو المدى الذي ساهمت به طوال فترة الثمانينات، وإذا كانت حصة المساهمة قد أرتفعت من نحو ٧% عام ١٩٧٣م إلى ١١.٢% عام ١٩٩٧م فإن معظم هذه الزيادة قد حدثت في فترة ما قبل التسعينات ومنذ بداية التسعينات فقد ثبتت هذه المساهمة دون تغير يستحق الذكر [١].

ثانياً: أثر التصنيع على العمالة:

وفيما يختص بالتصنيع وأثره على العمالة نجد أن نسبة القوة العاملة في القطاع الصناعي في الدول العربية أقل من نسبتها في معظم الدول ذات الدخل المتوسط.

وتشير الأرقام الصادرة عن البنك الدولي للانشاء والتعمير إلى أن نصيب القطاع الصناعي من العمالة زاد بنسبة ١% ما بين ١٩٩٧ – ١٩٨١م حيث ارتفع هذا النصيب من ١٩% إلى٢٠% في حين إستوعب قطاع الخدمات نسبة ٤% التي تخلي عنها قطاع الزراعة. ومن الواضح أن عدم تمكن قطاع الصناعة في إيجاد وظائف جديدة كان أكثر حدة في الدول العربية التي يوجد بها فائض من العمالة. كذلك فإن الزيادة في القوة العاملة في القطاع الصناعي في الدول العربية المصدرة للنفط كان معظمها من

---

(١) المرجع السابق، ص٤٦.

العمالة غير العربية، مع الأخذ في الاعتبار أن الكثير من الصناعات قصد منها ألا تكون كثيفة العمل.

وإذا قارنا الدول العربية بغيرها من الدول نجد أن نسبة القوة العاملة في القطاع الصناعي فيها تصل إلى ٢٠%، في حين تبلغ هذه النسبة ٢٩% في كوريا الجنوبية و ٢٤% في البرازيل و٢٦% في المكسيك. وقد قدرت نسبة مساهمة الصناعة في اجمالي الناتج المحلي عام ١٩٨١م بأقل من ١٠% بينما قدرت هذه النسبة في كوريا الجنوبية بـــ٢٨% وفي البرازيل بـــ٢٧% وفي المكسيك بـــ٢٢%[١].

وبالنظر في نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية مقومة بالدولار الأمريكي والذي يعتبر مقياساً صحيحاً لدرجة التصنيع في الدولة بعيداً عن تأثير الصناعات نجد أن نصيب الفرد من صافي الانتاج الصناعي في الدول العربية في عام ١٩٨١م كان ١٨٩ دولاراً أمريكياً في حين بلغ نصيب الفرد في كوريا الجنوبية ٤٧٦ دولاراً أمريكيا، وفي البرازيل ٥٩٩ دولاراً أمريكيا وفي المسكيك ٤٩٥ دولاراً[٢].

وعلى الرغم من اتجاه الدول العربية خلال السنوات الماضية إلى التركيز على التصنيع فمازال نمو العمالة في هذا القطاع يعد منخفضاً، بل كان متوقفاً في بعض هذه الدول. ويرجع السبب في ذلك إلى سياسات الاصلاح الاقتصادي المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى زيادة كفاءة استخدام العمالة المتوفرة حالياً في القطاع العام قبل التوسع في توظيف

---

(1) World Bank , World Development Repart 1985.

(٢) المؤسسة العربية المصرفية، التصنيع في العالم العربي، سلسلة دراسات متفرقة، ص١٦.

واستخدام عمالة جديدة بالإضافة إلى إقامة عدد من الصناعات الحديثة كثيفة رأس المال والتي تستخدم عدداً قليلاً من العمالة[1].

وقد قدرت العمالة الصناعية في عام ١٩٩٧م بحوالي ١٧.٦ مليون نسمة يشكلون نحو ٢١% من اجمالي القوة العاملة العربية في نفس العام. وإذا نظرنا إلى نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي وكذلك انتاجية العامل الصناعي لوجدنا أن نصيبه من الناتج قد تحسن بشكل طفيف خلال الفترة من ١٩٩٥م إلى ١٩٩٧م، بينما تحسنت انتاجية العامل الصناعي خلال نفس الفترة بشكل ملحوظ كما يتضح لنا من الجدول التالي رقم (٧) .

جدول رقم (٧)

نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي

(بالأسعار الجارية) دولار للفرد

السنوات / البيان	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي *	٦٩٥	٦٣٦	٧١٤	٧٢٩
نصيب الفرد من ناتج الصناعة الاستخراجية	٥١٤	٤٠٦	٤٧١	٤٧٧
نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية	١٨١	٢٣٠	٢٤٣	٢٥٢
إنتاجية العامل الصناعي (**)	٩١٦٢	٩٤٣٥	١٠٧٤٧	١٠٩٠٤

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٩٨، ص٤٥.

***: نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي: نصيب الفرد من ناتج الصناعة الاستخراجية + نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية.**

****: إنتاجية العامل الصناعي: هو متوسط انتاجية العامل في القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي.**

(١) التقرير الإقتصادي العربي الموحد،مرجع سابق، ص٤٥.

وإذا نظرنا إلى توزيع القوة العاملة بين القطاعات المختلفة في الدول العربية لوجدنا أن نصيب القطاع الصناعي هو أقلها بينما يستأثر قطاع الخدمات بنصيب الأسد في معظم هذه الدول يليه قطاع الزراعة.

جدول رقم (٨)

التوزيع القطاعي للقوى العاملة في الدول العربية

الدولـــــة	زراعة		صناعة		خدمات		نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان
	٦٠	٩٠	٦٠	٩٠	٦٠	٩٠	١٩٩٠
البحرين	١٤	٢	٤٥	٣٠	٤٣	٦٨	٤٥
الامارات العربية المتحدة	٢٩	٨	٢٩	٢٧	٤٢	٦٥	٦١
قطر	١٧	٣	٢٤	٣٢	٥٩	٦٥	٥٧
الكويت	٣	١	٣٤	٢٥	٦٥	٧٤	٤٢
السعودية	٧١	١٩	١٠	٢٠	١٩	٦١	٣٤
ليبيا	٥٣	١١	١٧	٢٣	٣٠	٦٦	٢٩
الجزائر	٦٧	٢٦	١٢	٣١	٢١	٤٣	٢٨
الأردن	٤٥	١٥	٣٦	٢٣	٢٩	٦٢	٢٧
تونس	٥٦	٢٨	١٨	٣٣	٢٦	٣٩	٢٥
عمان	٦٧	٤٥	١٢	٢٤	٢١	٣١	٢٦
سوريا	٥٤	٣٣	١٦	٢٤	٢٧	٤٣	٢٨
لبنان	٣٨	٧	٢٣	٣١	٣٩	٦٢	٣١
مصر	٥٨	٤٠	١٣	٢٢	٢٩	٣٨	٢٥
العراق	٥٣	١٦	١٨	١٨	٢٩	٦٦	٢٦

تابع رقم (٨)

الدولـــــة	زراعة	صناعة	خدمات	نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان

	٦٠	٩٠	٦٠	٩٠	٦٠	٩٠	١٩٩٠
المغرب	٦٦	٤٥	١٢	٢٥	٢٢	٣٠	٢٨
اليمن	٧٦	٦١	٨	١٧	١٦	٢٢	٣٠
السودان	٨٦	٦٩	٤	٨	١٠	٢٣	٣٦
الصومال	٨٤	٧٥	٥	٨	١١	١٧	٤٤
الدول العربية	٦٥	٣٩	١٢	٢١	٢٣	٤٠	٣٣
الدول النامية	٧٦	٦١	٩	١٦	١٥	٢٣	٤٧
الدول الصناعية	٢٦	١٠	٣٦	٣٣	٣٨	٥٧	٤٩
العالم	٦١	٤٩	١٧	٢٠	٢٢	٣١	٤٧

المصدر: دراسات اقتصادية، مجموعة الدراسات المقدمة إلى الدورة الرابعة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية – القاهرة، ٢٢-٢٤ فبراير ١٩٩٧، ص٨٦-٨٧.

ويتضح من الجدول رقم (٨) الآتي:

١- زيادة نسبة العاملين في القطاع الصناعي في الدول العربية من ١٢% عام ١٩٦٠م إلى ٢١% في عام ١٩٩٠ وهذه الزيادة تعتبر متواضعة إذا أخذنا في الاعتبار أنها على مدى ثلاثين عاماً.

٢- استأثر قطاع الخدمات في الدول العربية بأكبر نسبة من القوى العاملة عام ١٩٩٠م، حيث بلغت ٤٠% من اجمالي القوى العاملة فيها وقد يكون من الأسباب التي أدت إلى ارتفاع نسبة العاملين في هذا القطاع هو زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول في تلك الفترة وبالذات في الميادين والمواقع الجديدة [١].

(١) انظر كلاً من مركز الأمم المتحدة لشئون الشركات عبر الوطنية، مرجع سابق، ص٢٣٥، ومالكوم جبلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة د. طه عبداللّه منصور، ود. عبدالعظيم محمد مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ص ٦١٩ - ٦٢٠.

٣- على الرغم من ارتفاع نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي في الدول العربية إلا أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي العربي كانت متدنية لأسباب سبقت الإشارة إليها أثناء الحديث عن أثر التصنيع على الانتاج.

ثالثاً: أثر التصنيع على التجارة الخارجية

أدى تطبيق السياسات المختلفة للتصنيع في الدول العربية إلى إنعكاس آثارها على التجارة الخارجية لهذه الدول حيث زادت أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للسلع الصناعية فقفزت قيمة صادرات هذه السلع من ٧.٣ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٥م، إلى ٣٨.٣ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٦م بمتوسط زيادة سنوية تصل إلى ٣٨.٦%، كما أرتفعت قيمة صادرات القطاع الصناعي في الدول العربية من ٩٣.٢ بليون دولار في عام ١٩٨٥م، إلى ١٦٠.٥ بليون دولار في عام ١٩٩٦م بمتوسط زيادة سنوية تصل إلى ٦.٦%.

وقد تحققت الزيادة في حجم الصادرات من منتجات سلع الصناعة التحويلية في الدول العربية خلال السنوات الماضية نتيجة استكمال عدد كبير من المشروعات الصناعية الكبيرة التي أمكن تمويلها من العوائد النفطية الضخمة التي تحققت من عام ١٩٧٤ حتى بداية الثمانينات الميلادية.

وينطبق هذا بصفة خاصة على مشروعات الصناعة البتروكيماوية والأسمدة الكيماوية ومواد البناء والسلع الاستهلاكية المعمرة.

وعلى الرغم من هذه الزيادة في قيمة وحجم صادرات السلع الصناعية في الدول العربية إلا أن ارتفاع قيمة واردات هذه الدول من السلع الصناعية

من ٤٢.١ بليون دولار في عام ١٩٨٥م إلى حوالي ٩٤بليون دولار في عام ١٩٩٦م بمتوسط زيادة سنوية تصل إلى ١١.٢% يشير إلى مدى اعتماد هذه الدول على العالم الخارجي لتأمين احتياجاتها من السلع والخدمات الصناعية.

ويوضح الجدول التالي صادرات القطاع الصناعي في الدول العربية وارداتها من السلع الصناعية للأعوام (١٩٨٥ إلى ١٩٩٦م)

جدول رقم (٩)

صادرات القطاع الصناعي في الدول العربية وارداتها من السلع الصناعية للأعوام (١٩٨٥ - ١٩٩٦ م)

السنوات / البيان	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦
الصادرات الاستخراجية	٨٥.٩	٩٩.٠	٩٩.٠	١٢١.٢
صادرات السلع الصناعية	٧.٣	٢١.٧	٣٤.٨	٣٨.٣
اجمالي صادرات القطاع الصناعي	٩٣.٢	١٢٠.٧	١٣٣.٨	١٥٩.٥
اجمالي الواردات من السلع الصناعية	٤٢.١	٦٢.٣	٩٣.٠	٩٤.٠
نسبة صادرات السلع الصناعية إلى الواردات من السلع الصناعية.	%١٧.٣	%٣٤.٧	%٣٧.٤	%٤٠.٧

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٨، ص٤٧.

وإذا نظرنا إلى نسبة صادرات السلع المصنعة ونصف المصنعة من اجمالي صادرات الدول العربية لوجدنا أن هذه النسبة تعتبر مرتفعة في الدول التي قطعت شوطاً يستحق الذكر في مجال التصنيع. فقد بلغت هذه النسبة حوالي ٤٠.٤% في مصر عام ١٩٩٥، وحوالي ٥١.٤% في المغرب في عام ١٩٩٥م وحوالي ٧٩.٤% في تونس في عام ١٩٩٥[1].

وتشير هذه النسب إلى إهتمام هذه الدول بسياسة التصنيع من أجل تنمية الصادرات. وفي الجانب المقابل نجد أن هذه النسب تعتبر منخفضة للغاية في الدول التي لازال التصنيع من أجل تنمية الصادرات فيها يؤدي دوراً محدوداً

(1) Islamic Development Bank , Statstical Monograph No. 18 , 1998. P22.

كالجزائر حيث بلغت هذه النسبة حوالي ٣.٧% في عام ١٩٩٥م، وليبيا حيث بلغت هذه النسبة ٤.٧% في عام ١٩٩٠م.

كذلك فإن واردات الدول العربية من السلع الصناعية تشكل نسبة مرتفعة من إجمالي وارداتها، حيث بلغت النسبة في مصر حوالي ٦٠.٦% في عام ١٩٩٠ وفي المغرب ٥٦.٣% عام ١٩٩٥م، وفي تونس ٧٢.٩% عام ١٩٩٥، وبطبيعة الحالي كانت نسبة واردات السلع الصناعية مرتفعة في الدول التي كانت نسبة صادراتها من السلع الصناعية إلى اجمالي صادراتها منخفضة مثل الجزائر، وليبيا، والسودان، وموريتانيا، واليمن والعراق..

ويمكن تفسير هذا الاتجاه بأحد أمرين:

١- أن تطبيق السياسات المختلفة للتصنيع في هذه الدول أدى إلى زيادة الواردات من السلع الصناعية مع حدوث تغيير في هيكلها كإستيراد الآلات والمعدات وقطع الغيار، واستخدام فنون انتاجية كثيفة رأس المال خاصة في الدول التي أعطت اهتماماً كبيراً بسياسة التصنيع من أجل تنمية الصادرات مما ترتب عليه زيادة الاعتماد على الخارج في تأمين الاحتياجات من هذه السلع.

٢- أن بعضاً من هذه الدول لا يزال مستوى التصنيع فيها منخفضاً للغاية بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، ولذلك فإن من المتوقع أن تكون وارداتها من السلع الصناعية كبيرة مثل السودان وموريتانيا والصومال واليمن... الخ.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه مهما كانت النتائج التي أدت إليها سياسات التصنيع المطبقة في الدول العربية واثرها على كل من الصادرات والواردات فإن هذه السياسات ساهمت إلى حد كبير في إستقرار الأهمية

النسبية للتجارة الخارجية لها مقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي فيها خلال الفترة من ١٩٩٢م إلى ١٩٩٦م حيث يتبين لنا بشكل عام زيادة أهمية التجارة الخارجية لهذه الدول مقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٥٠% من قيمة هذا الناتج ويوضح الجدول التالي رقم (٨) التجارة الخارجية للدول العربية للأعوام (١٩٩٢ – ١٩٩٦م).

جدول رقم (١٠)

التجارة الخارجية للدول العربية للاعوام (١٩٩٢ – ١٩٩٦م)

البيان / السنة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	معدل التغير السنوي %
الصادرات	١٣٠٤.٣	١٢٨.٤	١٣١.٦	١٤٧.٠	١٧١.٠	٦.٢
الواردات	١٢٤.١	١٢٣.٣	١٢٢.٤	١٣٤.٥	١٤٠.٧	٣.٢
اجمال التجارة	٢٥٨.٤	٢٥١.٧	٢٥٤.٠	٢٨١.٥	٣١١.٧	٤.٨
الناتج المحلي الاجمالي	٤٨٦.٢	٤٨٦.١	٤٩٦.٩	٥٣٠.٠	٥٧٥.٧	٤.٣
نسبة التجارة العربية إلى النتاج المحلي (%)	%٥٣.١	%٥١.٨	%٥١.١	%٥٣.١	%٥٤.١	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٨، ص١١٥.

ويتضح لنا من الجدول السابق رقم (١٠) أن التجارة الخارجية للدول العربية قد حققت تحسناً ملحوظاً خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦م حيث أرتفعت الصادرات بمعدل نمو بلغ ٦.٢% في المتوسط خلال هذه الفترة، بينما بلغ معدل نمو الواردات ٣.٤% في المتوسط خلال نفس الفترة، مما ساعد على تحسن نسبة تغطية الصادرات في الدول العربية لوارداتها.

وعلى الرغم من هذا التحسن في نسبة تغطية الصادرات للواردات بالنسبة للدول العربية، فإننا نجد أن القطاع الاستخراجي لا يزال يسيطر على الهيكل السلعي للصادرات العربية حيث يشكل الوقود المعدني نسبة كبيرة من الصادرات العربية الاجمالية وأن كانت هذه النسبة قد انخفضت قليلاً لصالح السلع المصنعة الأخرى. ويتضح هذا الواقع من خلال الجدول التالي رقم (١١) الذي يغطي الفترة من عام ١٩٩١م إلى ١٩٩٧م.

جدول رقم (١١)

الهيكل التنظيمي للتجارة الخارجية

المجموعات السلعية	متوسطة الفترة ١٩٩١-١٩٩٤		متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧م	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الأغذية والمشروبات	٤.١	١٣.٧	٤.١	١٤.٣
المواد الخام	٢.٢	٤.٥	٢.٦	٦.٢
الوقود المعدني	٧٥.٤	٤.٨	٦٧.٧	٥.٠
المنتجات الكيماوية	٦.٣	٨.٨	٥.٧	٨.٣
الآلات ومعدات النقل	٢.٥	٣٥.٨	٣.٤	٣٣.٦
المصنوعات	٩.٢	٣٠.٥	١٥.٨	٣٠.٢
سلع أخرى غير مصنعة	٠.٣	١.٩	٠.٧	٢.٤
القيمة (بليون دولار)	١٣٣.٦	١١٣.٥	١٦٥.٠	١٤٠.٦
نسبة تغطية الصادرات للواردات	%١١٧.٧		%١١٧.٩	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٨، ص١٢١.

الخاتمـــة

بعد أن تم استعراض سياستي التصنيع في الدول العربية وبيان آثار هاتين السياستين على كل من الانتاج والعمالة والتجارة الخارجية لهذه الدول، يمكن القول بعد هذه الدراسة أن التوصل إلى سياسة ملائمة للتنمية الصناعة في الدول العربية يعتبر أمراً ضرورياً وعلى درجة كبيرة من الأهمية.

وتقوم هذه السياسة على اساس تحديد الأهداف التي تسعى الدول العربية إلى تحقيقها وفي مقدمتها تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية(١).

وينبغي التنويه في هذا الصدد إلى أهم العناصر التي يجب أخذها في الحسبان عند تحديد معالم هذه السياسة، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

- اختلاف الأهمية النسبية للموارد الطبيعية والمالية والبشرية للدول العربية.
- اختلاف مستوى النمو الاقتصادي بين هذه الدول.
- المتغيرات الدولية التي قد يكون لها تأثير كبير على نتائج هذه السياسة مثل أزمة الغذاء، وأزمة المديونية الخارجية، وأزمة النقد العالمية، وأزمة الطاقة، والصراعات السياسية والعسكرية.
- التفاوت بين الدول العربية من حيث الهياكل الانتاجية وإتساع السوق والقدرة الاستيعابية للانفاق وحجم السكان والقوى العاملة.

---

(١) مركز التنمية الصناعية للدول العربية، مدخل لاستراتيجية التنمية الصناعية والتعاون الصناعي العربي - دراسة أساسية مقدمة إلى مؤتمر التنمية الصناعية الرابع المنعقد في فبراير ١٩٧٦م، ص٢٧.

بالإضافة إلى ما تقدم ينبغي الأخذ في الاعتبار ما تنطوي عليه الصناعات الصغيرة من امكانات ومساهمات كبيرة في مجال التشغيل والدخل. كما أن الدول الصناعية التي تقوم فيها تلك الصناعات الصغيرة بدورها قد أحرزت نجاحاً أكبر في تحقيق مستويات منخفضة للبطالة. لذلك فقد أتخذ عدد من هذه الدول تدابير لتعزيز تلك الصناعات الصغيرة. ويرجع نجاح الصادرات اليابانية إلى حد كبير إلى قوة المنافسة الداخلية التي تعززها الشركات المنتجة من خلال تعاقدها من الباطن مع شركات صغيرة للقيام بجزء كبير من العمل بأسعار قادرة على المنافسة. والشركات الصغيرة هامة للغاية في اليابان حتى على الصعيد المحلي فهي تمثل ٥٠% من الانتاج الصناعي الياباني و ٧٥% من اجمالي العمالة اليابانية [١].

ومن أجل أن تقوم هذه الصناعات الصغيرة بدورها في الدول العربية يجب احداث تغيير في المواقف والسياسات الرسمية تجاهها بحيث لا يصرف النظر عنها على أساس أنها مخلفات من الماضي أكل الدهر عليها وشرب، بل يتم تشجيعها ومساعدتها لتحقيق ما تنطوي عليه من امكانات غنية تحقيقاً كاملاً. كما يجب تمكينها، (من خلال المساعدة على الحصول على مدخلات أفضل وتقنية انتاجية ملائمة، وسياسة تسويقية فعالة) من المنافسة من حيث الجودة والسعر على حد سواء مع منتجات الصناعات ذات النطاق الواسع ومع الواردات، مع إتاحة وصولها إلى التمويل الذي يشكل عدم توافره أكبر

(١) د/ محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، مرجع سابق، ص ص ٣٨١ - ٣٨٢.

عقبة تقف في طريق تنميتها، بالإضافة إلى العمل على إزالة التحيز الراهن لمصلحة الصناعات ذات النطاق الواسع التي تمثل احدى العقبات الرئيسية التي تقف في وجه توسع الصناعات الصغيرة.

ويجب التنويه في هذا المقام إلى أن المناداة بالاهتمام بالصناعات الصغيرة لا يصدر عن تحيز ضد الصناعات ذات الناطق الواسع، فالهيكل الصناعي السليم في أي دولة يجب أن يتكون من وحدات انتاجية كبيرة ومتوسطة وصغيرة، ولكل منها دورها الخاص بها الذي تستطيع أن تقوم به بكفاءة عالية(١).

كما ينبغي أن تتم هذه السياسة في اطار تنمية مستقلة أساسها الاعتماد على الذات، والمقصود بالاعتماد على الذات في هذا الصدد، العمل العربي المشترك الذي يؤمن مصالح هذه الدول مجتمعة(٢).

وفي ضوء الواقع الذي تعيشه هذه الدول يمكن القول أن أولويات سياسة التنمية الصناعية العربية تتمثل في تحقيق التكامل الانتاجي بما يتضمنه من تكامل صناعي سواء تم ذلك في اطار توفير الأمن الغذائي أو رفع درجة التصنيع المحلي للخامات والمواد الأولية ودعم وتطوير هياكل البنية الأساسية وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصناعية الأساسية من خلال مشاركة القطاع الخاص في الدول العربية في رؤوس أموال هذه

---

(١) انظر كلاً من المرجع السابق مباشرة ص٣٨٤، ود/ محمد إسماعيل محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٩٧، ص٢١٠.

(٢) جامعة الدول العربية الأمانة العامة، قصور الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حول مفهوم استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، بغداد، ١٩٧٨، ص٣-٤.

المشروعات، أو إنفراده بإقامة هذه المشروعات مع العمل على إزالة كافة العقبات التي تحول دون استثمار رؤوس الأموال العربية والأجنبية داخل هذه الدول وذلك لما لهذا الاستثمار من أهمية كبيرة حيث أصبح ينظر إليه على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لهذه الدول إذ من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، كما أنه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية ونمو الناتج وفرص التوظف للمواطنين في هذه الدول، فضلاً عن أنه يساعدها على عمليات التكيف الهيكلي، وذلك لدخوله في القطاعات الانتاجية الموجهة للتصدير أو التي تحل محل الواردات وهو بذلك يقوي جهود الدول العربية في دعم وتحسين موازين مدفوعاتها، ومن ثم يزيد من قدرتها على سداد ديونها المتراكمة[١] مع الأخذ في الاعتبار انتهاج سياسات انتقائية وتقييديه فيما يتعلق بالمجالات الانتاجية المرغوبة والاستفادة من تجربة بعض الدول الإسلامية في هذا المجال مثل أندونيسيا وماليزيا حيث تمكنتا من تطبيق سياسة احلال الواردات بنجاح، كما نجحتا في الاستفادة من هذا الاستثمار في زيادة حجم صادراتها غير النفطية من السلع والمنتجات الصناعية[٢].

ويجد المتأمل في الوضع الاقتصادي للدول العربية بصفة عامة والوضع الصناعي بصفة خاصة حاجة القطاع الصناعي للتطوير وإلى المزيد من الاستثمارات الجديدة حيث يتيح توسيع الصناعة لهذه الدول آفاقاً

(١) جويل بيرغمان، وزياو فانج شين، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانجاز والمشكلات، مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ديسمبر ١٩٩٥ المجلد ٣٢، العدد الرابع، ص٦.

(٢) مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية، مرجع سابق، ص١٣٤.

لزيادة فرص العمل وزيادة كفاءة استخدام الموارد وتحسين موازين المدفوعات، كما يؤدي استخدام التقنية الحديثة إلى زيادة انتاجية هذا القطاع، ومن الجدير بالذكر أن حصة الانتاج الصناعي تعتبر مؤشراً مهماً للمرحلة التي بلغتها هذه الدول في الاتجاه نحو التصنيع، حيث ارتبطت الزيادات في دخل الفرد بطريقة منتظمة تقريباً، بارتفاع نصيب الصناعة وانخفاض نصيب الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي. وقد لاحظنا انخفاض نصيب الفرد من الانتاج الصناعي في هذه الدول.

ونخلص من هذا كله إلى أهمية اتجاه الدول العربية إلى التوسع في عملية التصنيع بغية الوصول إلى المستويات المرغوبة والمطلوبة من المستوى المعيشي المناسب والملائم للسكان في هذه الدول.

جامعة الأزهر
AL-AZHAR UNIVERSITY

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- إسماعيل صبري عبد اللّه، إستراتيجية التصنيع في البلاد العربية والتقسيم الدولي للعمل، مجلة الاقتصاد العربي، ١٩٧٧م.

٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، ١٩٩٧م.

٣- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، سبتمبر ١٩٩٨م.

٤- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، مدخل لاستراتيجية التنمية الصناعية والتعاون الصناعي، بحث مقدم إلى مؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، بغداد، ١٩٧٨م.

٥- جامعة الدول العربية، تصور الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حول مفهوم استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، بغداد، ١٩٧٨م.

٦- جويل بيرغمان، وزياوفانج شين، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنجاز والمشكلات، مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ديسمبر ١٩٩٥م، المجلد ٣٢، العدد الرابع.

٧- حميد جاسم خميش وآخرون، الاقتصاد الصناعي (ب.ت).

٨- دراسات اقتصادية، مجموعة الدراسات المقدمة إلى الدورة الرابعة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية، القاهرة. ٢٢-٢٤ فبراير ١٩٩٧م.

٩- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩م.
١٠- رمزي زكي، حول مفهوم التخلف الاقتصادي وتفسيره، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٤م.
١١- سليم كامل درويش، الاقتصاد الصناعي، تشكيله وفعالياته، جده، تهامة للنشر، ١٤٠٥هـ.
١٢- عبدالحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
١٣- علي محمد تقي الدين وآخرون، الاقتصاد الصناعي (ب. ت).
١٤- عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢م.
١٥- فؤاد مرسي، تحرك الشركات متعددة الجنسية في المنطقة العربية، التنمية والتقدم الاجتماعي، اغسطس، ١٩٧٩م.
١٦- فتحي الحسين خليل، الاقتصاد الصناعي (ب. ت).
١٧- المؤسسة العربية المصرفية، التصنيع في العالم العربي، سلسلة دراسات متفرقة.
١٨- مالكوم جبلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبداللّه منصور، وعبدالعظيم محمد مصطفى، درا المريخ للنشر، الرياض، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٩- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، تأثيرات التنمية الصناعية على التجارة الخارجية للدول العربية، بغداد، ١٩٧٦م.
٢٠- محمد إسماعيل محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٩٧م.
٢١- محمد بن علي العقلا، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية وموقف الاقتصاد الإسلامي منه، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ١٩٩٥م.
٢٢- محمد دويدار، استراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الدولي، دراسة مقدمة إلى المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، بغداد، ١٩٧٨م.
٢٣- محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة محمد زهير السمهوري، مراجعة محمد أنس الزرقاء، عمان، ١٤١٦هـ - ١٩٨٦م.
٢٤- مركز الأمم المتحدة لشئون الشركات عبر الوطنية، الشركات عبر الوطنية والتنمية العالمية، نيويورك، ١٩٩٠م.
٢٥- مركز التنمية الصناعية للدول العربية، استراتيجية التنمية الصناعية العربية والتعاون الصناعي العربي (ب.ت).
٢٦- مركز التنمية الصناعية للدول العربية، مدخل لاستراتيجية التنمية الصناعية والتعاون الصناعي العربي، دراسة أساسية مقدمة إلى مؤتمر التنمية الصناعية الرابع المنعقد في فبراير ١٩٧٦م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1-Islamic Develpment Bank, Statistical monograph No. 14, 1997.

2- Islamic Develpment Bank, Statistical Monograph, No. 18,1998.

3- Hand Book of International Trade and Develpment Statistics, 1993.

4- Unido, Industrial Development Survey, Vol. 1,2,3 - 1991

5- Wrold Bank, World Development Report 1985.